

ماهي الإشكالية لهذا البحث لطالما اعتبر الشباب قوة بشرية مهمة ميزت مجتمعا عن الآخر، ولطالما كان ولا يزال دورها مهم في عملية بناء وتطوير قدراته سواء المادية أو المعنوية من خلال المساهمة الكبيرة التي يساهم بها هذا العنصر البشري في عملية التنمية المستدامة سواء داخل مؤسسات الدولة أو حتى هياكل المجتمع . للأجل هذا كله اعتبر الشباب رافعة لتنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وكذلك سياسية من خلال مشاركته في إنماء هذه الحقول داخل منظومة الدولة الواحدة , إلى حد اعتبر معه هذا العنصر البشري القوة الدافعة لحركية المجتمع وتطوره مما استوجب ضرورة إشراكهم في الحياة السياسية عبر تطوير برامج إدماجهم وتحسينها بنصوص قانونية ودستورية محفزة لمشاركتهم الفعالة داخل هذه الحياة خصوصا في ضل ما أصبح يصطلح عليه بظاهرة عزوف الشباب داخل المشهد السياسي المغربي والتي تعتبر مثار تخوف الكثيرين خصوصا عند قرب المحطات الانتخابية ونحن على أبواب انتخابات تشريعية قادمة . والحال هنا أن نسبة الشباب في المغرب تتجاوز 65 في المائة من نسبة السكان وهو رقم مهم للغاية إذا ما تمت مقارنته مع دول الجوار حيث يمثل شباب المغرب وحده عشر شباب المنطقة وهي ميزة مهمة لدولة كالمغرب خطت خطوات مهمة في مسار الديمقراطية , والقطع مع ارث الماضي نحو بناء دولة الحق والقانون وهو الأمر الذي يجب أن يوازيه مشاركة مهمة لشباب في هذا المسار غير إن الإحصائيات تدل على أن نسبة مهمة من الشباب لا يثقون في جدوى العمل السياسي وإن نسبة ضئيلة جدا منهم هي التي تمارسه فعليا رغم انه يمثل أكثر من أربعين في المائة من الفئة الناجية . أمام هذا الوضع نجد أنفسنا أمام سؤال إشكالي تحور حول مدى مشاركة الشباب في الحقل السياسي المغربي وما فعالية هذه المشاركة إن وجدت ؟ وهل عدم المشاركة هو عزوف أم سلوك سياسي متعمد ؟ ثم ما هي الضمانات الدستورية والقانونية التي تضمن مشاركة الشباب في الميدان السياسي في ضل دستور 2011 ؟ إلى أي حد كانت هذه الضمانات عامل مساعدا على اندماج الشباب في الحياة السياسية؟ كلها أسئلة وأخرى سنحاول التطرق إليها من خلال نقطتين أساسيين يعرف الكثير من الباحثين العزوف الانتخابي خصوصا بالنسبة لشباب بأنه عبارة عن ضعف اهتمام الشباب بالحقل السياسي في البلاد ، الشيء الذي ينعكس وبصفة مباشرة على ضعف نسب مشاركتهم في كل عمل سياسي كالانتخابات التشريعية والترابية، وهو ما ينتج عنه طبيعيا عدم ترجمة تصوراتهم وأرائهم إلى قوانين ومشاريع ، ورغم أن الحراك الشبابي في ما سمي بربيع العربي (خصوصا حركة 20 فبراير بالمغرب) فند فراضية عدم الاهتمام بالحقل السياسي، كما يفننه التراكم السياسي للشباب في المغرب مند استقلال ومساهمة الكبيرة في تحقيقه وترسيخ أسس الدولة إلى الآن ، فما هي أسباب هذا العزوف ؟ وما هي الآليات الكفيلة بتجاوزه في الممارسة السياسية ؟ يمكن تلخيص أهم أسباب العزوف الانتخابي خصوصا لدى الشباب في عدة عوامل لعل من أهمها: ضعف آليات إفراز النخب و تأطيرها خصوصا الأحزاب السياسية والنقابات وفقدان الشباب الثقة في هذه المؤسسات لما تعرفه من طابع تقليدي في استقطاب هذه الفئة وهو ما يبلور فكرة أساسية بأن الشباب ليس عازف عن الممارسة السياسية بقدر ما هو عازف عن ولوج الأحزاب السياسية باعتباره الآلية الرئيسية في تفعيل المشاركة ندرة التكوين و التأطير الفعلي لفئة الشباب مما يترجم غياب استراتيجية واضحة لإدماج هذه الفئة في تسير الشأن العام بالمملكة ، ضعف إلمام واهتمام الشباب بالحقل السياسي التعامل مع قضايا الشباب في البرامج السياسية للمنتخبين والأحزاب السياسية كمنشطات انتخابية وفقط كلها أسباب و أخرى تجعل الشباب المغربي يمتنع عن المشاركة السياسية ليس عزوفا بقدر ما هو عدم ثقة في مؤسسات تفعيل المشاركة السياسية ، وكذا كرد فعل على تفعيل الإرادة السياسية التي تم تعبير عنها أكثر من مرة في الخطاب الرسمي ، ترجمة النصوص الدستورية والقانونية المشجعة لشباب في العمل السياسي نهج خطط واستراتيجيات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، إدماج العمل السياسي في المقررات الدراسية من اجل تربية النشء الصاعد على ثقافة السياسية وترغيب في ممارسة العمل السياسي وتبقى هنا ضرورة الإشارة في الأخير إلى أن هناك طاقات شابة استطاعت إلى الوصول للمشهد السياسي وتأثير فيه بحيث فرضت نفسها بكفاءتها العالية وقدرت تأقلمها مع الحياة السياسية إلى أنها تبقى نسبة ضئيلة الم نقل ناذرة في مقابل هذا هناك نوع من الشباب المسؤول الذي استطاع أن ينهل من منابع التكوين وقادر على التسيير والانخراط الفعال في هكذا مجالات لم يتم إعطائه الفرصة أو حتى في حالة إعطائه أيها يتم عزله وإبعاده ثانيا : آليات تفعيل مشاركة الشباب في المشهد السياسي المغربي يقوم تفعيل المشاركة السياسية لشباب عبر متلازمتين حقيقتين وهما التركيز على آليات تفعيل هذه المشاركة سواء منها الرسمية أو غير الرسمية وتطويرها حتى تستوعب هذه الفئة وخطابها السياسي أو عبر اتخاذ خطوات جريئة تواكب الحراك الشبابي وتقدر قوته وتستثمرها للرفي الدولة وتوحيد طاقتها البشرية تعتبر الأحزاب السياسية من أهم آليات تفعيل هذه المشاركة باعتبارها آلية لإفراز نخب ولما لها من قدرة قانونية من خلال الانتخابات ، في تحمل مهمة التسيير في بلد ما وكذا مهمة التشريع فيه من خلال المقاعد المخصصة لشباب داخل قبة البرلمان

وتمثيلية الأحزاب فيها , إضافة إلى الأحزاب هناك المجتمع المدني لما يلعبه من أدوار مهمة داخل المشهد السياسي , والتي تتجلى في اعتباره قوة اقتراحية مهمة , وهيئة استشارية يمكن الاستعانة بها في تحديث السياسة العمومية , و قياس مدى ملائمتها على أرض الواقع, فهو آلية من آليات الرقابة الحديثة . وقد أبان الشباب في الحقل المدني عن قدرات ومهارات مهمة في التسيير لدرجة أن الغالبية تتوجه لهذه المنظمات أكثر من المنظمات السياسية كما أن للمواقع التواصل الاجتماعي خاصة ووسائل الاتصال عموما دور مهم إذا ما استثمرت بشكل تحفيزي لشباب إضافة إلى البنية التعليمية والية الرقابية والتأثير على السياسات العمومية من خلال الحملات التي يقودها الشباب عبر هذه المواقع الاجتماعية كلها وسائل واليات و أخرى لم يتم ذكرها إذا ما استثمرت في المجال الصحيح ستعطى نتائج فعالة, في دفع الشباب إلى نهوض بالحياة الاجتماعية وتنميتها , عبر اتخاذ زمام المبادرة في التسيير والمشاركة السياسية اقترحا وتسيراً ورقابة , فتكامل هذه الأدوار في الفكر الشبابي من جهة وقبول الفاعلين السياسيين لها من خلال ترجمة هذا القبول إلى فعل واقعي , عبر خلق مؤسسات تؤطر الخطاب الشبابي بعيد عن العنف المتبادل , وسياسة التخوين من جهة أخرى , ب خطوات ضرورية على مسار تفعيل المشاركة السياسية “توصيات” لعل من أهم الخطوات الأساسية التي يجب على الفاعلين السياسيين تبنيها في مسار تفعيل دور الشباب في المشهد السياسي المغربي هي : تفعيل الضمانات الدستورية عبر تفعيل مضامين الفصل 33 من الدستور و 170 وكذلك عن طريق التعجيل بإحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي , وفق مبدأ الإنصاف وقواعد الحكامة , • إنشاء آلية وطنية تهدف إلى تقوية مشاركة الشباب في المؤسسات والسياسات العامة. • تسهيل ولوج الشباب من فئات ذوي الاحتياجات الخاصة لحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية. • تفعيل الدور الاستشاري للمنظمات المجتمع المدني عبر أشركهم في الحقل السياسي من خلال استشارتهم في شؤون العامة وتفعيل الآلية الرقابية والاقتراح لديهم . • منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية • إدماج أهمية العمل السياسي لشباب في المناهج التعليمية وتربية الأجيال الصاعدة عليها • دعم البحث العلمي والاستعانة بالأبحاث العلمية والخبرات في مجال التسيير قصد ترجمة آراء فئة الشباب إلى واقع • استثمار الكفاءات الشبابية وإنصافها عبر أشركها بتحملها مسؤولية التسيير و ضرورة التشاور مع فالقضايا التي تهمهم قصد إنتاج إستراتيجية مندمجة تقوم على الإشراك في القرار أما عبر تحمل المسؤولية أو الإشراك فيها والاستشارة وهكذا فأن إنجاح رهان الشباب والمشاركة السياسية يعتبر داعمة أساسية ومهمة تتفاعل فيه مجهودات مجموعة من الفاعلين قصد الاستثمار السليم لهذا العنصر البشري في تحقيق قوة الدولة ورفقها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مشيل هوفمان واماني جمال “الشباب والربيع العربي: مجموع أوجه الاختلاف والتشابه منشورات حكم وقانون الشرق الأوسط الجديد عدد4, عبد الرحيم العطري ” المغرب الاجتماعي خلال سنة 2007 سنة أخرى لتدبير الأزمة وامتصاص الغضب تقرير حالة المغرب 2008-2009 دفاتر وجهة نظر الرباط 2008 ص 145 , محمد باسك منار ” حركة 20 فبراير قراءة في السياق والمسار والمحصلة , ضمن كتاب جماعي بعنوان الديمقراطية المتعثرة : مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية , لبنان , دستور المملكة المغربية على الرابط الإلكتروني <https://www.constitutionnet> . وزارة الشباب والرياضة ” الاستراتيجية المندمجة للشباب 2015-2030 على الموقع الإلكتروني <https://delegation.mjs.gov.ma/errachidia/index> . ماجد ملحم أبو حمدان ” طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة” دراسة ميدانية مجلة جامعة دمشق المجلد 27 العدد الثالث والرابع ص 337 دراسة “أوضاع الشباب المغاربة” الصادرة عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي نوفمبر 2013 ص 31 Huntington, Samuel P. and Nelson, Jon N. (1976) No Easy Choice: Political participation in developing countries. Cambridge: Harvard University Press. p محمد البعمراني بوخيزة ” المشاركة السياسية في ظل التحولات السياسية بالمغرب” مجلة أنفاس الحقوقية العدد الأول الرباط 2012 ص 113